أبحاث صرفية

الأستاذ الدكتور
خديجة زبار الحمداني

www.darsafa.net

أبحاث صرفية

الاستاذ الدكتور

خديجة زبار الحمداني

الطبعة الأولى

2010 م- 1431هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2856/ 6/ 2009)

415

الحمداني، خديجة

ابحاث صرفية/ خديجة زياد الحمداني.- عمان:

دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.

( ) ص

ر . أ (2856/ 6/ 2009)

الواصفات : / قواعد اللغة/ / اللغة العربية/

* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

حقــوق الطبع محفوظة للناشر

Copyright ©
All rights reserved

الطبعة الأولى

2010 م - 1431 هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع

عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري - تلفاكس4612190 6 962+
ص.ب 922762 عمان -- 11192 الاردن

DAR SAFA Publishing - Distributing
Telefax: +962 6 4612190 P.O.Box: 922762 Amman 11192- Jordan
http://www.darsafa.net
E-mail :safa@darsafa.net

ISBN 978-9957-24-526-9 ردمك

محتويات الكتاب

الفصل الأول

موازنات صرفية

المبحث الأول: بين كتابي (فعلت وأفعلت لكل من أبي حاتم السجستاني ت 255 والزجاج ت 311 هـ 11

المبحث الثاني: المقصور والممدود في الموروث اللغوي مع موازنة بين كتابي "المنقوص والممدود للفرّاء" و "حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود للأنباري..... 36

المبحث الثالث: بين سيبويه والأخفش دراسة صرفية موازنة 67

الفصل الثاني

في الدلالة الصرفية

المبحث الأول: الدلالة وأثرها في تحول الأبنية الصرفية صيغة "فعيل" أنموذجاً تطبيقياً 93

المبحث الثاني: القياس في عدد من الأبنية الصرفية وارتباطه بالدلالة 107

الفصل الثالث

الأبنية الصرفية وفق دراسة تحليلية

المبحث الأول: الوزن الصرفي بين الثبات والتحول 139

المبحث الثاني: الضرورة وأثرها في خروج بعض الأبنية الصرفية عن المألوف..... 169

المبحث الثالث: صيغ المبالغة بين القياس والسماع - دراسة تحليلية وفق الاستعمال والمعجمي 198

المبحث الرابع: ياء النسب وأثرها في بنية الكلمة-دراسة تحليلية 218

الفصل الرابع

الشجر في القرآن الكريم - دراسة صرفية دلالية

المبحث الأول: شجرة الزقوم 237

المبحث الثاني: شجرة الزيتون 251

الضرورة وأثرها في خروج بعض الأبنية الصرفية عن المألوف

توطئة:

مما لاشك فيه أن اندفاعي للقيام بهذه الدراسة المتواضعة له أسباب، أذكر أهمها منها أن بعض الأبنية الصرفية ما زالت مغمورة في ركام الدراسة قابعة تحت غبار الزمن على أساس أنها خارجة عن القواعد الصرفية الأساسية من غير مسوغ لهذا الخروج، وهذه محاولة جادة للوقوف على بعضها، لكي ننفض عنها ذلك الغبار لتخرج إلى النور، بعد إزالة ما أشكل عنها.

وقبل أنْ نفصل الكلام في ذلك علينا أن نقف، على "معنى" الضرورة، جاء معنى "الضرورة" في اللغة (والاضطرار الاحتياج إلى الشيء، وقد اضطره إليه أمر والاسم الضَّرَّة... والضرورة كالضَّرّة... الليث: اسم لمصدر الاضطرار، نقول حملتني الضّرورة على كذا وكذا وقد اضطر فلان إلى كذا وكذا...)[1] نلاحظ من هذا أن الضرورة في اللغة هي الحاجة إلى فعل شيء ما، وفق أحكام معينة.

أما في الاصطلاح، فإنّ مصطلح "الضرورة" يأخذ حيزاً كبيراً في أبواب اللغة، دون أن يكون تحت باب مستقل بحد ذاته، إذ تشكل هذه الظاهرة مجالاً كبيراً في اللغة، وهي ليست محصورة في الأبنية الصرفية فقط بل متناثرة في النحو والأدب، والخروج عن القواعد الأساسية للغة كما هو متعارف عليه موجود حتى في القرآن الكريم، وهو من مزايا النحو القرآني وسأذكر بعضاً من ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر، فمثلاً نحن نعرف أن

---

(1) لسان العرب "ضرر".

من قواعد النحو الأساسية أن الضمير في اللغة يعود على المتقدم لفظاً ورتبة[1] بشرط أن يحصل التوافق بين المتقدم والضمير نحو قولنا "جاء زيدٌ وصاحبُه" أما في القرآن الكريم، فهناك آيات قرآنية خرجت عن هذا القياس وهي كثيرة وسأذكر بعضاً منها على سبيل المثال لا الحصر منها:-

1- قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [2] ففي هذه الآية الكريمة أنّ عود الضمير من "ينفقونها" يشعر القارئ أنه قد عاد على "الفضة"، ولكن حقيقة الأمر أنه قد عاد على "الذهب والفضة" على اعتبار أنهما أموال، على حسب ما قاله المفسرون[3].

2- قوله تعالى: ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ ... ﴾[4] ففي هذه الآية الكريمة يشعر القارئ أن "الضمير (ها)" في "وإنّها قد عاد على الصلاة وحقيقة الأمر أنه قد عاد على مصدر الفعل "واستعينوا" الذي هو "الاستعانة"[5].

وهذه الظاهرة كثيرة في القرآن الكريم وكما ذكرنا سابقاً أنها من مزايا النحو القرآني وهذا الأمر لم يكن حصراً في القرآن الكريم، إنما انتقل مداه إلى الشعر العربي والشعر كما نعرف هو المحور الثاني الأساسي في اللغة لاستنباط قواعد اللغة العربية منه ومع ذلك فإن ظاهرة الخروج عن القياس فيه نراها واضحة المعالم وبارزة تشغل حيزاً كبيراً، إذ وردت في أشعار كثير من الشعراء الكبار من الجاهلين أو الإسلاميين أو الأمويين أو العباسيين وسأذكر أمثلة من ذلك "منها قول امرئ القيس":

---

(1) ينظر شرح ابن عقيل 493/1.

(2) سورة التوبة/34.

(3) ينظر تفسير النسفي 620/1.

(4) سورة البقرة /45.

(5) ينظر تفسير النسفي 68/1.

ألا أيُّهـــا الليـــلُ الطويـــل ألا أنجلـــي

بصـــبح ومـــا الإصـــباح فيـــك بأمثـــل

أي ما الإصباح بخير لي منك، والياء في إنجلي أثبتها في الجزم على لغة طي[1].

وقال الفرزدق:

وعَـــضُّ زمـــانٍ يـــا ابـــنُ مـــروان لم يـــدعْ

مـــن المـــال إلا مُسْـــحَتاً أو مُجلَّـــفُ

ويروى "محرّف" للرفع وجه، وقال أبو عمرو بن العلاء لا أعرف له وجهاً. وكان يونس لا يعرف له وجهاً. قلت له: لعل الفرزدق قالها على النصب ولم يأبه قال: لا كان ينشدها على الرفع، وأنشدنيها رؤية ابن العجاج على الرفع().

وقال أبو الحاتم:- كان الأخفش يطعن على بشار في قوله:

والآن أقصـــر علـــى سُـــميّة بـــاطلي

وأشـــار بـــالوجَلَى علـــيّ مُشـــير

وفي قوله:

علـــى الغـــزلى مـــني الســـلامُ فربمـــا

لهـــوتُ بهـــا في ظـــلّ مخضـــرّة زهـــر

وقال لم يسمع من الوجل والغزل "فَعَلى" وإنما قاسهما بشار وليس هذا مما يقاس إنما يعمل فيه بالسماع"[2].

---

(1) الموشح / 31.

(2) الموشح /101.

أما في الصرف، فإننا وجدنا أن خروج بعض الأبنية الصرفية عن القاعدة الواحدة يشغل حيزاً كبيراً، وبطبيعة الحال إن لهذا الخروج ما يسوغه، ويزيل عنه ما أشكل، وذلك لأن الظاهرة الصرفية هي ظاهرة مستقلة بحد ذاتها، وهذه الاستقلالية لا تعني أنها تصدق على جميع الأوزان الصرفية التي تنطوي تحتها، وإن كان لها اعتبارات معينة تستطيع التحكم بكثير من الأوزان الصرفية، إذ تجعلها بارزة ومحددة المعالم في الكلام، إذ هي قاعدة افتراضية تصدق على الكم الكبير من الكلمات في اللغة العربية، وإن وجدت كلمات لا تنطبق عليها تلك القاعدة، نعتت تلك الكلمات بالشذوذ، والحقيقة أن لهذا الشذوذ ما يسوغه، إذ هو ليس اعتباطاً بقدر ما مقصود في الكلام، ومن خلال استقرائي لهذه الأبنية التي سأذكر عدداً منها على سبيل المثال لأنها كثيرة جداً، لاحظنا أن الضرورة هي التي دفعت هذه الأبنية للخروج عن بعض الأحكام الخاصية للأبنية الصرفية، أي القاعدة القياسية التي وضعها الأقدمون وفق أحكام معينة والعدول عنها إلى أحكام أخرى، اقتضتها الضرورة أي الحاجة والحقيقة أن لهذه الضرورة أسباب عدّة، إذ ليست متماثلة، إذ لكل بناء خرج عن القاعدة الأصلية له ما يبرره، وهذا ما سنلمسه من خلال الذي سنفصله عن عدد من هذه الأبنية الصرفية التي دعتها الضرورة إلى الابتعاد عن القاعدة الأصلية من ذلك:

1- مجيء مصدر الفعل المعتل العين من "فَعِل" اللازم على زنة "فَعَال" إذا كان دالاً على لون

إنّ الفعل الثلاثي إذا كان على زنة "فَعِل" بفتح الفاء وكسر العين، فقياس مصدره هو "فَعَل"[1] ولكن هذا القياس لا يستقر في الكلام على نمط واحد، إذ يستثنى منه ما دلّ على حرفة، فمصدره على "فِعَالة" نحو "وَلِي وِلايةً" وما دل على لون فقياس مصدره على "فُعْلة" نحو "شَهِب شُهْبة، وكَهِب

(1) ينظر الكتاب 17/4.

كُهْبَة"[1] هذا إذا لم يكن الفعل معتل العين، أما إذا كان الفعل كذلك جاء مصدره على وزن "فَعَال" وقد عد سيبويه هذه الصيغة سماعية في جميع ما أتت عيه إذ قال "أما الألوان فإنّها تُبنى على أَفعَل ويكون الفعل على "فَعِل يفْعَل" والمصدرُ على "فُعْلَةٍ" أكثر... وذلك قولك أدَم يأدُمُ أدْمَة... وقالوا:- البَيَاض والسَّواد كما قالوا الصّباح والمساء لأنَّهما لونان بمنزلتهما لأنّ المساء سَوادٌ والصَّباح وضَحٌ..."[2].

وأرى أنّ عدم مجيء الفعل المعتل العين على وزن "فُعْلة" له ما يسوغه إذ يحدث إعلال في الصيغة وهذا الإعلال يبعد الكلمة على الصيغة الأصلية المرادة من ذلك وهي المصدر، إذ لو جعلنا مادة "بيض" على وزن "فُعْلَة" لكانت "بُيْضَة"، وإذا كانت الياء ساكنة وكان ما قبلها مضموماً قلبت واواً[3] فتصبح "بُوْضَة" وهذا ما لم يسمع عن العرب، والأمر نفسه يحدث مع "سَوِد" وإن لم يحدث إعلال في الكلمة فلو وضعنا الفعل "سَوِد" على "زنة فُعْلَة" لكانت المحصلة النهائية هي "سُودَة" وهذا غير وارد عن العرب أيضاً.

2- عدم مجيء الأفعال المعتلة العين اللازمة على زنة "فُعُول":

إنّ قياس مصدر الفعل اللازم الصحيح "فَعَل" بفتح العين على زنة "فُعُول"[4]، ولكننا وجدنا أن هذا القياس لا يصدق على الأفعال المعتلة وبطبيعة الحال إن هذا الخروج كان لأجل الضرورة، فلو أخذنا الفعل "صَام" وجعلناه على زنة "فُعُول" لكانت النتيجة "صُوُوْم" وهو ثقيل على اللسان، ولكي تتحقق الخفة الصوتية في نطق هذه الأفعال حادت إلى أوزان أخرى تجعل من هذه الكلمات أكثر مرونة وخفة على اللسان إذ قال سيبويه "قالوا:-

---

(1) المصدر نفسه 25/4.

(2) نفسه 24/4-26.

(3) ينظر المنصف 158/2-163، الأصول 261/3-267.

(4) ينظر الكتاب 9/4-15، شرح ابن عقيل 124/2-125، أوضح المسالك /427، شرح الأشموني 248/2، همع الهوامع 167/2.

قامَ يَقُوم قِيَام، وصَام يَصُوم صِيَاماً، كراهية للفُعُول، وقالوا آبَت الشَّمْسُ إياباً وقال بعضهم أُؤُوبا... وقالوا... نَاح يَنوحُ نِياحة وعَافَ يَعِيف عِيَافة، وقافَ يَقُوفُ قيافة، فراراً من "الفُعُول" وقالوا صاحَ صِيَاحاً وغابت الشمسُ غِياباً كراهية للفُعُول... وقالوا حَاضْت حَيْضاً وصامَتْ صَوْماً، وحالَ حَوْلاً كراهية الفعول، ولأنّ له نظيرا نحو سَكَت يسكُتُ سَكْتا وعَجَز يعجِز عَجْزاً ومثل ذلك مَال يميلُ مَيْلا...[1] نستخلص من كلام سيبويه أن العرب قد لجأت إلى وزنين هما "فَعْل وفِعَال" لتحقيق الخفة الصوتية لأجل نطق الفعل المعتل العين اللازم، والابتعاد عن صيغة "فُعُول" التي تؤدي إلى ثقل في نطق هذه الأفعال.

3- فتح فاء "فَعْلال" في مصدر الفعل الرباعي المضعف:

إنّ للفعل الرباعي المجرد في اللغة العربية وزنا واحداً هو "فَعْلَلَ - يُفَعْلِلُ" ويطرد هذا الوزن مصدران هما "فَعْلَلة: نحو دَحْرَجَ دَحْرَجَة"[2] وقد يأتي مصدر هذا النوع من الأفعال على زنة "فِعْلاَل" مع صيغة "فَعْلَلة" نحو: "حَوْقَل حَوْقَلة، وحِيْقَالا[3] وقَلقَل، قَلْقَلة وقِلْقَالا ودَحْرَجته دَحْرجة ودحراجا ولا يجوز لنا فتح فاء "فِعْلال" إلا إذا كان المصدر من النوع المضعف الرباعي، وذلك مقصدا للتخفيف لأنّ التضعيف ثقيل والكسرة ثقيلة، فالانتقال من الكسرة إلى الفتحة هو للضرورة وذلك لجعل الصيغة خفيفة على اللسان عند نطقها[4]. وإن جاء في اللسان أن الكسر يحدد الصيغة بـ "المصدرية" والفتح يجعلها من الأسماء"... وقال أبو إسحاق... وليس في الكلام فعْلال بفتح الفاء إلا في المضاعف نحو الصَّلْصَال والزَّلْزَال قال والزِّلزال بالكسر المصدر والزَّلزال

---

(1) الكتاب 4/51-52.

(2) ينظر / الكتاب 4/58، التبصرة والتذكرة 2/772، شرح الشافية 1/178.

(3) أصل المصدر هو "حَوْقَل - حِوْقالا، ولكن قلبت الواو إلى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها".

(4) ينظر التبصرة والتذكرة 2/773، وشرح الشافية 1/178.

بالفتح الاسم وكذلك الوِسْواس المصدر والوَسْواس الاسم...[1]. نلاحظ مما ذكرنا أن التحول من الكسر إلى الفتح لتحقيق مطلبين هما: الأول الخفة الصوتية للمصدر المضعف إذ يبقى مصدراً سواءً أكان مفتوحاً أم مكسوراً في أوله والمطلب الثاني هو تحديد هذه المصادر في حالة الفتح بـ "الاسمية" أي إذا أردنا استعمالها كمصدر فإن فتح الفاء أو كسرها سواء فيها، أما إذا أردنا استعمالها كأسماء امتنع الكسر وجاز لنا الفتح فقط.

4- حذف عين مصدر الفعل المعتل العين المبدوء بهمزة قطع:

إذا كان الفعل على وزن "أفْعَل - يُفْعِل" فإنّ قياس مصدره يكون بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره نحو:- أكْرَم إِكْرَاماً وأعْفى إِعْفَاء"[2] وهذا القياس بطبيعة الحال ينطبق على هذه الأفعال ولا يؤدي إلى تغير في الميزان الصرفي للمحصلة النهائية للمصدر ولكن هذا لا يستمر، إذ لا ينطبق على الأفعال المعتلة العين، لأنّ تطبيق هذه القاعدة يؤدي إلى تغير في الوزن الصرفي للكلمة، إذ ينتج جراء ذلك ميزان آخر وهذا الوزن أيضاً فيه اختلاف بين الصرفيين فلو أخذنا الفعل "أقام" والألف في "أقام" منقلبة عن واو وأصل الفعل "أَقْوَم" ومصدره "إِقْوَام" ثم يحصل في المصدر إعلال بالتسكين إذ نقلت الفتحة إلى الفاء ونقلت السكون إلى الواو "إِقَوْام" ثم قلبت الواو إلى الألف لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها "إقاأم" ثم حذفت إحدى الألفين نتيجة لالتقاء الساكنين وعوض عنها بـ "التاء" فكان المصدر هو "إقَامة". وقد اختلف اللغويون في الألف المحذوفة، فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ المصدر هي المحذوفة لأنّها زائدة، ويكون المصدر على زنة "إِفَعْلَة" ويذهب الفراء والأخفش والزمخشري إلى أن الألف التي تمثل عين الفعل هي المحذوفة فيكون

---

(1) لسان العرب "وسس".

(2) ينظر الكتاب 78/4، والتبصرة والتذكرة 772/2.

المصدر على زنة "إفَالة"[1]. نلاحظ من هذه التغيرات أن حذف عين الفعل في المصدر أو ألف المصدر وأن نستبعده لأن ألف المصدر لها خصوصية معينة في الميزان الصرفي لأنها من العناصر الرئيسة التي جعلت الفعل يتحول إلى مصدر، كان لغاية مهمة جداً وهو لتحقيق الخفة الصوتية من نطق هذا المصدر وأمثاله لأنه لو بقي المصدر على ما هو عليه "إِقْوَام" لأدى ذلك إلى صعوبة الانتقال من الفتح إلى الكسر وبينهما، السكون فتخلصنا من هذا الثقل عن طريق الإعلال بـ" التسكين". وأدى هذا بطبيعة الحال إلى حدوث تغير في الميزان الصرفي لأن الوزن الأصلي هو "إفْعَال أما الوزن الجديد فهو "إفَالة".

5- مجيء الصيغ الآتية "فِعّال وتِفِعّال وفِيْعَال" صيغاً سماعية في الأفعال الثلاثية المزيدة.

مما لاشك فيه أن مصدر الأفعال غير الثلاثية قياسية ومحددة وهذا القياس قد اتفق عليه اللغويون[2]، ويعزى ذلك إلى قلّة الأفعال غير الثلاثية في الكلام بعكس الأفعال الثلاثية فإن المسموع منها يشغل حيزاً كبيراً، وكثرة الشيء تؤدي إلى كثرة التصرف فيه إذ قال الصيمري "ما قل في بابه قل التصرف فيه"[3]، ولكن هذا لا يعني أن المسألة قطعية ولا تقبل غير ذلك، إذ جاءت مصادر قليلة عدت من قبيل المسموع في هذه الأفعال ويقرب عدد من هذه المصادر في الكلام من (14) مصدراً[4]، الذي لفت انتباهي من هذه المصادر هي "فِعّال وتِفِعّال وفِيْعَال" إذ وردت صيغة "فِعّال مسموعة في فعَّل - يُفَعّل و"صيغة تِفِعّال مسموعة في تَفَعَّل - يَتَفَعَّل"وجاءت صيغة "فِيْعَال مسموعة في فَاعَل يُفَاعِل".

---

(1) ينظر:- التبصرة والتذكرة 776/2، وشرح المفصل 58/6، وشرح الشافية 151/3.

(2) ينظر/ الكتاب 85/4 وما بعدها، التبصرة والتذكرة /72/2 وما بعدها وشرح الشافية 178/1 وما بعدها.

(3) التبصرة والتذكرة 772/2.

(4) ينظر المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب/114-117.

وقد وجدت أن لهذا السماع ضرورة، إذ يعد لغة قائمة بحد ذاتها عند بعض العرب إذ قال سيبويه (وقد قال ناسٌ كلَّمتُه كِلاَّما وحمّلتُه حِمّالا، أرادوا أنْ يجيئوا به على الأفعال، فكسروا أوّله وألحقوا الألف قبل آخره حرفٍ فيه ولم يريدوا أن يُبْدِلوا حرفاً مكانَ حرفٍ، ولم يحذفوا، كما أنّ مصدر أفعلتُ واستفعلتُ جاء فيه جميع ما جاء فيه استَفعلَ وأفعلَ من الحروف، ولم يُحذَف ولم يُبدل منه شيء، وقد قال الله عز وجل ﴿ وَكَذَّبُوا بِآياتِنَا كِذَّاباً[1] ﴾ [2]. وقد ذكر صاحب اللسان نقلا عن الكسائي أن هذا هو لغة يمانية فصيحة نحو "... وفي التنزيل العزيز وجل ﴿ وَكَذَّبُوا بِآياتِنَا كِذَّاباً ﴾... وقال اللحياني قال الكسائي: أهل اليمن... يجعلون مصدر "فَعّلت فِعّال وغيرهم من العرب تَفْعِيلا"[3] أمّا المصدران "تفعال وفيعال" فيعدّان أيضاً لغة لبعض العرب وهذا ما يفهم من خلال كلام سيبويه إذ قال "وأمّا الذين قالوا:- تحمّلت تِحمَّالاً فإنّهم يقولون قاتلْتُ قِتالاً، فيوفّرون الحروف ويجيئون به على مثال إِفعال وعلى مثال قولهم كلمتُه كِلاّما"[4]، ويخيل إليّ أن هذين المصدرين أيضاً من لغة أهل اليمن والدليل على ذلك قول سيبويه "... على مثال قولهم كلمتُه كِلاّما " ونحن نعرف أنّ "فِعّال" هي من لغة أهل اليمن، كما جاء في اللسان نقلا عن الكسائي.

---

(1) صورة النبأ آية 28.

(2) الكتاب 79/4.

(3) لسان العرب "كذب".

(4) الكتاب 80/4.

6- مجيء مصدر المرّة على زنة "فُعْلَة، وفِعْلَة":

مما لاشك فيه أن اللغويين قد اتفقوا على قياس مصدر المرّة من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي، إذ يكون من الثلاثي على زنة "فَعْلَة" بفتح الفاء وسكون العين نحو "شَرِبَ شَرْبَةَ وَضَرَب ضَرْبَة" أمّا من غير الثلاثي فبزيادة تاء في آخر المصدر نحو "انْطَلَق أنْطِلاقة واحدة"[1].

وقد شذّت عن هذا القياس كلمتان هما "رُؤْيَة"، إذ جاءت على زنة "فُعْلَة" بضم الفاء وسكون العين، والأخرى هي "حِجَّة" إذ جاءت على زنة "فِعْلة" بكسر الفاء وسكون العين. إذ قال ابن خالويه "ليس في كلام العرب المصدر للمرة الواحدة إلا على فَعْلَةَ نحو سجدت سَجْدَة واحدة، قمت قَوْمَة واحدة إلا حرفين، حججت حِجَّة واحدة، ورأيت رُؤْية واحدة بالضم وسائر الكلام بالفتح، فأما الحال فمكسور لا غير ما أحسن هِمّته ورِكْبَتَه، وحدثني أبو عمر عن ابن الأعرابي رَأيته رَأْيَة واحدة بالفتح - فهذا على أصل ما يجب"[2].

ويخيل إلي أنّ هذا الخروج كان مقصودا، وذلك لو أنّ كلمة "رُؤْية" كانت على الأصل أي بفتح الفاء "رَؤْية"، لأدى ذلك أن تأخذ الهمزة شكل الألف، وتصبح الكلمة بعد ذلك "رَأْيَة" وهذا يبعد الكلمة عن المقصود بها في الكلام وهي دلالتها على المرة.

أما كلمة "حِجّة" فلو افترضا أنّها أتت على القياس على زنة "فَعْلة" أي "حَجَّة" لأدى ذلك إلى توالي فتحتين وبينهما حرف ساكن "حَجْجَة"، إن هذا الحرف الساكن يؤدي إلى وقف في وسط الكلمة مما يؤدي إلى ثقل في نطقها.

---

(1) ينظر الكتاب 45/4، والتذكرة التبصرة 776/2، وشرح الشافية 178/1، وشرح ابن عقيل 132/2.

(2) ليس من كلام العرب / 26.

7- أسماء آلة أتت على القياس ولكنّها ليست مشتقة من أفعال ثلاثية:

إن اسم الآلة يأتي في الكلام على زنة "مِفْعَال" ومِفْعَل ومِفْعَلة" من الفعل الثلاثي المتعدي واللازم بصورة قليلة جداً ولا يعد قياسا إنما من قبيل المسموع في الكلام[1].

ولكن هذا القياس لا يعني أنّها لم تشتق إلا من الفعل الثلاثي، فقد وجدت أسماء آله أتت على القياس، لكنها لم تشتق من أفعال ثلاثية بل من أسماء الأجناس ومن هذه الأسماء "المخدة فأنّها مشتقة من الخدّ وهو جانب الوجه، جاء في اللسان" الخّد في الوجه والخدّان جانبا الوجه... ومنه اشتق اسم المِخَدّة بالكسر وهي المِصْدَغة لأنّ الخدّ يوضع عليها..."[2]. وأيضاً المِمْطَر والمِمْطَرة فإنّهما مشتقان من "المَطَر" وكذلك المِحْبَرة من الحبر والمِقْلَمَة من القلم والمِئْبَر من الإبرة والمِزْود من الزاد[3].

إن هذا الأمر كان مقصودا والسبب في ذلك أن العرب لم تتكلم بأفعالها الثلاثية بهذا المعنى ولذلك اشتقت من أسماء الأجناس.

وكذلك أتت في الكلام أسماء آلة على القياس ولكنّها لم تشتق من أفعال ثلاثية بل كانت مشتقة من أفعال غير ثلاثية، والسبب أيضاً كما ذكرنا أن العرب لم تتكلم بأفعالها الثلاثية بهذا المعنى ولذلك اشتقت من أفعال مزيدة نحو "المِصْبَاح" فقد اشتق من الفعل المزيد "اسْتَصبح" جاء في اللسان "والمِصْبَاح السِّراج، وهو قُرْطه الذي تراه في القنديل وغيره والقِرَاط لغة، وهو قول الله عز وجل ﴿ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ

---

(1) ينظر الكتاب 94/4، الأصول 151/3، والمخصص 198/4-199 تصريف الأسماء (الطنطاوي) /130 المدخل إلى علم الصرف/110 وأبنية الصرف في كتاب سيبويه /290.

(2) لسان العرب "خدد".

(3) ينظر لسان العرب "الجذر الثلاثي لكل مادة".

دُرِّيٌّ ﴾[1] والمِصْبَح المِسْرَجة واسْتَصبح به اسْتَسرج.."[2]. وكذلك المِسْرَجَة فقد اشتقت من الفعل "أسْرج" جاء في اللسان "المِسْرَجة التي فيها الفتيل وقد أَسْرَجْتُ السِّراج إِسْراجا والمَسْرَجَة بالفتح التي يجعل عليها المِسْرَجة والشمس سِراج والنهار، المِسْرجة التي توضع فيها الفتيلة...)[3].

8- ما جاء مخالفاً للقياس من اسم الفاعل:

بصورة عامة يأتي اسم الفاعل الثلاثي على زنة "فاعل" نحو "كَتَب - كَاتِب وَضَرب ضَارِب"، أما من غير الثلاثي فإنّه يكون بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر[4]. ولكن هذا القياس لا ينتهي عند حدّ معين فقد وردت في اللغة أبنية تخالفه وهذه الأبنية هي:

1- مجيء اسم الفاعل من "فَعَل" الثلاثي على زنة "مُفْعِل" وهذه الصيغة كما نعرف قياسية في "أفْعَل - يُفْعِل" وهذه الكلمات هي "عَمّ فهو مُعمّ، ولمّ فهو مُلِمّ" والقياس فيها "عام ولام" وحقيقة الأمر أنهما ليستا من الشواذ لحدوث الخطأ في النقل والسمع "لأنّ العرب قد تكلمت بـ "العام واللام" فقد جاء في اللسان " وفي (الحديث بَادِرُوا بالأعمال سّتاً، كذا وكذا وخُوَيْصة أَحِدكم العامة... أراد بالعامّة القيامة لأنّها تعم الناس بالموت أي بادروا بالأعمال صوت أحدكم والقيامة..."[5]، وكذلك يرى الأستاذ محمد بهجت الأثري أنّه وقع في الكلمتين خطأ وتصحيف فقد ضم أول اللفظتين وكسر ثانيهما[6] والصواب فيها هو "مِعّم ومِلَمّ" بكسر الأول وفتح الحرف الثاني منهما وهذا ما جاء عن الأزهري "... والعرب تقول:- رجل مِعَمّ مِخْوَل، إذا

---

(1) سورة النور آية/ 35.

(2) لسان العرب (صبح).

(3) لسان العرب (سرج) وما بعدها.

(4) ينظر / الكتاب 5/4 وما بعدها و 299/4.

(5) لسان العرب "عمم ولم".

(6) ينظر / نظرت فاحصة /90 وما بعدها.

كان كريم الأعمام والأخوال كثيرهم.. قال الليث:- ويقال فيه:- مِعَمّ مِخْوَل، قال الأزهري: ولم اسمعه لغير الليث ولكن يقال مِعَمّ مِلمّ، إذا كان يعمّ الناس ببرِّه وفضله ويلمُّهم أي يصلح أمرهم ويجمعهم..."[1].

2- مجئ اسم الفاعل من "أفْعَل" على زنة "فَاعِل" والقياس "مُفْعِل" وهذه الأسماء هي "أبقل المكان فهو باقل، وأتمروا فهم تامرون، وأحنط فهو حانط، وأشوى السعف فهي شاوية، وأعشبت الأرض فهي عاشبة وأغضّ الليل فهو غاضٍ وأغطب الشجرة فهي غاطبة، وأقربوا فهم قاربون وأمحل البلد فهو ماحل، وأورس الرمث فهو وارس وأورق النبت فهو وارق، وأيفع فهو يافع وأينع فهو يانع...[2] والحقيقة أن هذه الألفاظ ليست شاذة، وقد فصل الكلام عنها الأستاذ بهجت الأثري، فأرجع الأمور إلى حقيقتها، بعد أن وجد أن هناك علة مستكنّة فيها[3]، إذ رأى أنه قد حصل خلط بين أسماء الفاعلين من الثلاثي ومن غثر الثلاثي، وهذه الحقيقة لا يمكن إهمالها لورود ما يؤيد ذلك في المعجم، إذ نطقت العرب بالفعل الثلاثي وغير الثلاثي، ثم حدث الخلط بينهما فيما بعد وسأختار مثالين من ذلك لتوضيح هذه المسألة يمكن الرجوع إلى بقية الكلمات في المعجم تحت الجذر الثلاثي لكل مادة لتقصي ذلك، إذ جاء في اللسان "وأبقلت الأرض خرج بقلُها قال عامر بن جوين الطائي:

فـــــلا مُزْنَـــــةٌ وَدَقَـــــتْ وَدْقَهـــــا
ولا أرض أبْقَـــــــلَ إبْقَالهـــــــا

قال ابن جني، مكان مُبْقِل هو القياس، وباقل أكثر في السماع والأول مَسْمُوع أيضاً، الأصمعي أبْقَل المكان فهو باقِل من نبات البقل، وأوْرَس الشجر

---

(1) لسان العرب "عمّ، ولمّ".
(2) لسان العرب "الجذر الثلاثي لكل مادة".
(3) ينظر نظرات فاحصة / 90 وما بعدها.

فهـو وأرس إذا أورق وهـو بـالألف. الجـوهري: أبقـل الرمـث إذا أدبـى وظهـرت خُضْرَة ورقة فهو بَاقِل.

قـال ولم يقولـوا مُبْقِل، كمـا قـالوا أوْرَس ولم يقولـوا مُوْرِس. قـال هـو مـن النوادر قال ابن بري وقد جاء مُبْقِل قال أبو النجم:-

يَلْمَحْـــن مـــن كـــل غِمْـــيس مُبْقَـــل

قال: وقال ابن هرمة:

لرعْـــت بَصـــفْراءِ السّـــحالةِ حُـــرَّةً

لهـــا مَرْبـــعٌ بـــين النبـــيطينُ مُبْقِـــل...[1]

نستنتج من هذا أن "مُبْقِل" هو القياس من أبْقَل وقد جاء ذلك في كلام العرب ولكن الذي شاع هو المسموع الذي هو "باقل".

وقـالوا "أغضـى الليـل فهـو غـاض" جـاء في اللسـان "غَـاض ومُغْضٍ للفعـل أَغْضَى، فقد جاء فيه، وقال ابن بزرج، ليل مُغْضٍ وغَاض ومقام فَاضٍ ومُفْضٍ... وغَضَى الليل وأغْضَى البس كل شيء وأغْضَى الليل أظلم وليل مُغْضٍ لغة قليلة وأكثر مـا يقـال ليـل غـاض...[2] ويـرى الأسـتاذ محمـد بهجـت الأثـري أن وجـود "غَضى" إلى جانب "أغْضَى" في كلام العرب يقضي إلحاق "غـاضٍ" بـ "غضـا" و "مُغْضٍ" بـ "أغْضَـى"، ويـدفع دعـوى مجـيء "غـاضٍ" مـن "أغْضَـى" علـى غـير قياس...[3].

3- مجـيء "فاعـل" في الفعـل "اسْـتَفْعَل - يَسْـتَفْعِل" والقيـاس فيـه "مُسْـتَفْعِل" إذا سمـع عـن العـرب اسـتودقت الأتـان وأودقـت فهـو وادق ولم يقولـوا "مُـوْدِق"

---

(1) لسان العرب "بقل".

(2) لسان العرب "غضو" وما بعدها.

(3) ينظر نظرات فاحصة /93، وينظر بقية الكلمات المذكورة سابقاً تحت الجذر الثلاثي في لسان العرب لكل مادة.

و"مُسْتَوْدِق"[1] لو بحثنا هذا في المعجم لوجدنا ما يخالف ذلك إذ جاء فيه "وقد ودَقت تَدِق وَدْقا وَوُدُوقاً وأودقت وهي مُوْدِق واسْتودقت وهي وَدِيق وَوُدْوق..."[2]، نستنتج أن "مُوْدَق" قد سمعت عن العرب لماذا لا نصير إليها.

4- مجئ اسم الفاعل على زنة "فَعُول" من "أُفْعَلَ - يُفْعِل"والقياس "مُفْعِل" من ذلك "اشصّت الناقة فهي شَصُوص" و "انْتَجَت فهي نَتُوج" و "أعقّت فهي عَقوق" وقد ذهب ابن قتيبة إلى عدم القول "مُعِقّ"[3]، ولو رجعنا إلى المعجم لوجدنا كلمة "مُعِقّ" واردة فيه فلماذا لا نصير إليها إذ جاء فيه "وأعقّت الفرس والأتان فهي مُعِقّ وعَقُوق، وذلك إذا نبتت العقيقة في بطنها على الولد الذي حملته، وأنشد لرؤبة:

وقـــد عَتَـــقَ الأجْـــدَعُ بعـــد رقّ

بقـــادح أو زَوْلـــة مُعِـــقّ...[4]

نلاحظ أن "لغة عَقُوق" قد جاءت لغة ثانية إلى جانب اللغة القياسية التي هي "مُعِقّ" لماذا لا نعتمدها في الكلام "ونصير إليها".

5- وجاءت أيضاً كلمات في العربية على زنة "مُفْعِل" في "أفْعَل - يُفْعِل" والقياس فيها "مُفْعِل" وهذه الكلمات هي "أجْدع فهو مُجْدَع، وأحْصَن فهو مُحْصَن، وأسْهَب فهو مُسْهَب، وأسْهَم فهو مُسْهَم وَأَفْعَم فهو مُفْعَم وأفْأَم فهو مُفْأَم وأَلْفَجَ فهو مُلْفَج، وَأَهتَر فهو مُهْتَر، وأوْقَرت فهي مَوْقَر..."[5]. وقد أرجع الأستاذ محمد بهجت الأثري الأمر إلى ما كان عليه وأزال ما أشكل عن هذه الكلمات،

---

(1) ينظر ليس في كلام العرب /.93.

(2) لسان العرب "ودق".

(3) ينظر أدب الكاتب /498.

(4) لسان العرب "عق"، وينظر أيضاً مادة "نتج" و "شصص" إذا الكلام ماثل إلى مادة "عقق".

(5) ينظر لسان العرب (الجذر الثلاثي لكل مادة).

وسأختار مثالا واحداً أوضح فيه ما عمله الأستاذ محمد بهجت الأثري ويمكن الرجوع إلى بقية الكلمات في مظانها[1]. من ذلك، قالت العرب "أسْهَب فهو مُسْهَب" ويرى الأستاذ الأثري أن ذلك غلط والسبب في ذلك أن العرب قد استعملت هذه المادة لمعانٍ عدّة وخصوا كل معنى بصيغة "فقد قالوا أسْهَب الرجل إذا شَرِه وطَمِع حتى لا تنتهي نفسه عن شيء والصفة في هذا مُسْهِب، بكسر الهاء، وقالوا "أسْهَب" على ما لم يسم فاعله للذاهب فاعله، وللذاهب العقل من لدغ الحيّة، أو العقرب فهو "مُسْهَب" بفتح الهاء وكذلك قالوا: أسْهِب لمن تغير لونه من حبّ أو فزع أو مرض.. مُسْهَبَة بفتح الهاء البعيدة القعر من قولهم، كما رُوِيَ عن ثعلب أسْهَب فهو مُسْهَب إذا حَضَر بئراً فبلغ الماء، وأسْهَبُوا الدابة وإسْهاباً أهملوا ترعى فهي مُسْهَبَة بالفتح، وقال بعهضم من هذا قبيل للمكثار مُسْهَب بالفتح كأنه تُرِك والكلام يتكلم بما شاء، كأنّه وسع عليه يقول ما شاء"[2].

نستنتج من ذلك أن المعاني للمادة قد تعددت، مما أدى إلى تعدد استعمالها فقد أدى ذلك إلى تخبط الناس مما جعلهم يضيقون المسألة إلى أن اسم الفاعل من أَسْهَبَ هو مُسْهَب.

6- مجيء اسم الفاعل من "أفْعَلَلّ - يَفْعَلِلُّ" على زنة "مُفْعَلَلّ" نحو أجْرَأشَّت الإبلَ فهي مُجْرَأشَة[3]. ولو عدنا إلى المعجم لوجدنا أن اللفظة جاءت موافقة للقياس، وهذا يدفعنا إلى القول بأنّ القصور واضح في سماع هذه الصيغة جاء في اللسان "ورجل مُجْرَئِشٌّ الجنب منتفخة، قال:

إنك يا جَبْضر ما هي القلب

جَافٍ عَريضٌ مُجْرئشٌّ الجَنبِ

---

(1) ينظر نظرات خاصة 98/ وما بعدها.

(2) ينظر لسان العرب "سهب" ونظرات خاصة /99.

(3) ينظر ليس في كلام العرب / 37.

والمُجْرئشُّ أيضاً المجتمع الجنب، وقيل المُجرْئش الغليظ الجافي، وقال الليث هو المنتفخ الوسط من ظاهر وباطن... أبو الهذيل / أجْرَأشَّ إذا ثاب جسمه بعد هُزّال...[1].

9- مجيء صيغة "مَفْعُول" من "أفْعَل" خلافاً للقياس:

مما لا شك فيه أن صيغة "مَفْعُول" في الكلام قياسية في الفعل الثلاثي، نحو "كُتِب مَكْتُوب، دُرِس مَدْرُوس، ومن غير الثلاثي يصاغ بإبدال ياء مضارعه ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر نحو " أكْرَم - يُكْرِم - مُكْرَم" ولكن جاءت كلمات مخالفة لهذا القياس فقد جاءت على زنة "مَفْعُول" من "أفْعَل" وهذه الألفاظ هي "أبرّ الله حجّة فهو مَبْرُور، وأبرزه فهو مَبْرُوز وأحمّه فهو مَحْمُوم، وأرضه فهو مأْرُوض، وأزعقه فهو مَزْعُوق وأَسْعَده فهو مَسْعُود، وأسلّه فهو مَسْلُول، وأضأده فهو مَضْؤُود وأضعفه فهو مَضْعُوف وأقّره فهو مَقْرُور، وأكربه فهو مَكْروب وأكزّه فهو مَكْزُوز، وأكمده فهو مَكْمُود وألقح فهو مَلْقُوح وأملأه فهو مَمْلوُء، وأنبت فهو مَنْبُوت وأهمّه فهو مَهْمُوم واهنّه فهو مَهْنُون وأوجده فهو مَوْجُود وأوْدَعه فهو مَوْدُوع"[2].

وهذه المسألة ليست شاذة بقدر ما فيها من تداخل قد حصل بين الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية لتشابه معانيها، إذ يلتقي الفعل الثلاثي وغير الثلاثي في المعنى، وقد بحث الأستاذ الأثري هذه الحقيقة وأثبتها من خلال تتبعه للمسائل في كتب اللغة والمعاجم[3] وسأختار مثالا واحدا من ذلك ويمكن الرجوع إلى بقية الكلمات في مظانها قالوا "زُكِم فهو مَزْكُوم" جاء في اللسان "وزُكِم الرجل وأزكَمَه الله فهو مَزْكوُم بني على زكم"[4] نرى أن العرب قد نطقت بالفعلين الثلاثي المجرد والمزيد فهذا يدل على أن مزكوم مشتق من الفعل الثلاثي "زُكِم" لوروده عن العرب.

---

(1) لسان العرب "جرش".

(2) ينظر لسان العرب "الجذر الثاني لكل مادة".

(3) ينظر نظرات فاحصة 104 ، والجذر الثلاثي لكل مادة من لسان العرب.

(4) لسان العرب "زكم".

10- مما لاشك فيه انه عند النسب إلى "فَعِيلَة وفَعَيْلَة"

هناك قاعدة قياسية واحدة تؤدي إلى حذف التاء والياء نحو حَنِيْفة - حَنَفِيّ ومَدِيْنَة - مَدنِيّ، ولكن أحياناً هذه القاعدة لا تنطبق على عدد من الكلمات أي لا تحذف الياء من الكلمة ولاسيما في المضعف والمعتل نحو جَلِيلَة - جَلِيليّ وطَوِيلة - طَولِيّ[1] قال سيبويه "وسألته عن شَدِيدة فقال، لا أحذف، لاستثقال التضعيف، كأنّهم تتكّروا التقاء الدّالين وساء هذا من الحروف... قلت، فكيف تقول في بني طويلة؟ فقال:-

لا أحذف، لكراهيتم تحريك هذه الواو في فعَل، ألا ترى أنّ فعل من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدلة، فيكره هذا كما يكره في التضعيف وذلك قولهم في حويزة، حُوَيْزِيّ..."[2].

والحقيقة أن هذا الخروج عن المألوف له ما يسوغه، ففي المضعف لو حذفت الباء في نحو "جليلة وقلنا "جَلِيّ" لكان اجتماع المثلثين مع الياء المشددة ثقيلا ولو حذفت فيما عينه حرف علة:- نحو طويلة، وقلنا طَوِليّ" سيؤدي إلى إعلال الواو، لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصبح "طَالِيّ" وهذا يبعد الكلمة عن صورة المنسوب إليه.

11- إن جموع الكسرة في اللغة العربية تأتي على أوزان كثيرة من هذه الأوزان هي:

صيغة "فعْل" بضم الفاء وسكون العين، ويطرد هذا الوزن في كل "وصف على زنة "أَفْعَل الذي مؤنثه فَعْلاَء، نحو أحْمَر - حَمْرَاء - حُمْر، وأَخْضَر - خَضْراء خُضْر، قال سيبويه:.... وأما "أفْعَل إذا كان صفة فإنّه يكسّر على "فُعْل" كما كسّروا فَعُولا على فُعُل، لأن أفْعَل من الثلاثة وفيه زائدة كما أنّ

---

(1) ينظر الكتاب 339/3، 339، وينظر أيضاً الأصول 73/3، والعضديات 25/1 والتكملة /56، وعمدة الصرف 217.

(2) الكتاب 339/3.

فَعُولا فيه زائدة وعدّة حروفه كعدة حروف فَعُول إلا أنّهم لا يثقلون في أَفْعَل في الجمع العين إلا أن يضطر شاعر، وذلك أحْمَر وحُمْر وأخْضَر وخُضْر وأبيْضَ وبيْض وأسْوَد وسُوْد، وهو ما يكسّر على "فُعْلان" وذلك حُمْران وسُوْدان وبيْضَان وسُمْطان وأُدْمَان. والمؤنث من هذا يجمع على فُعْل وذلك: حَمْراء وحُمْر وصَفْراء وصُفْر..."[1] نلاحظ مما ذكره سيبويه أن صيغة "فُعْل" لم تنطبق على الصفة المشبهة "أبْيض - بَيْضَاء" إذا كان جمعها على زنة "بِيْض" "فِعْل" إذا قلبت الضمة إلى الكسرة وبطبيعة الحال أن هذا الأمر كان مقصودا وذلك لو جعلنا "أبْيَض" بَيْضَاء على زنة "فُعْل" لكانت المحصلة النهائية للصيغة "بُوْض". وقد كرهت العرب ذلك لثقلها على اللسان فقلبت الضمة إلى كسرة فكان (بَوْض) وبما أن الواو متوسطة وساكنة ومفردة وقبلهما كسرة فأنّها تقلب إلى ياء فتصبح (بِيْض)[2]، قال والقرّاء "... ﴿ تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴾[3] والقرّاء جميعا لم يهمزوا ضَيْزَى، ومن العرب من يقول قسمة ضَمْزَى وبعضهم يقول قسمة ضَأزى وضُؤْزَى بالهمز، ولم يقرأ بها أحد نعلمه وضِيْزَى فُعْلَى. وإن رأيت أولها مكسورا هي مثل قولهم بِيْض وعِيْن كان أولها مضموما فكرهوا أن يترك على ضمته فيقال: بُوْض وعُوْن. والواحدة بَيْضاء وَعْيْنَاء، فكسروا أولها ليكون بالياء ويتألف الجمع والاثنان والواحدة...[4].

نستنتج من ذلك أن خروج صيغة جمع (أبيَض - بَيْضَاء) عن الصيغة الأصلية التي سنها اللغويون، له ما يسوغه، لأنها لو بقيت على ما هو عليه أي على الأصل كما لاحظنا ذلك لأدى إلى وجود صيغة ثقيلة على اللسان لأن الياء مضمومة ثم تليها واو ساكنة، ولكي نتخلص من هذا الثقل، أبدلت الضمة كسرة ثم قلبت الواو ياء للسبب الذي ذكرناه سابقاً.

---

(1) الكتاب 664/3.

(2) ينظر: المنصف 314/1 وما بعدها.

(3) سورة النجم /22.

(4) معاني القرآن "الفراء" 98/3. .

12- خروج عدد من ألفاظ من اسمي الزمان والمكان عن القياس:

مما لاشك فيه أنّ الوصول إلى اسم الزمان والمكان في الكلام، يكون قياساً على وزنين هما الأول على زنة "مَفْعَل" إذ تكون هذه الصيغة قياسية في كل فعل ثلاثي، مفتوح أو مضموم العين في المضارع، وليس معتل الأول، أما الوزن الآخر فهو "مَفْعِل" ويكون قياسياً في كلّ فعل ثلاثي صحيح الآخر مكسور العين في المضارع أو كان مثالاً صحيح الآخر"[1] ولكن هذا القياس لا ينطبق على جمع الأفعال الثلاثية، إذ سمعت صيغة "مَفْعِل" في ألفاظ والقياس فيها الفتح من ذلك "المَطْلِع والمَشْرِق والمَغْرِب والمَسْجِد والمَسْكِن والمَنْسِك.." وجاءت أيضاً ألفاظ بكسر الميم والقياس هو الفتح "المِطْبَخ"، والمِرْبد والمِرْفق" وهناك أيضاً ألفاظ جاءت على وزن "مَفْعُله" والقياس فيها "مَفْعلَة" نحو "المَقْبُرَة والمَشْرُبة والمَشْرُقة...".

والحقيقة أن هذا التغير الحركي لهذه الصيغ لم يكن اعتباطاً، إذ له أهمية كبيرة في تغير دلالة هذه الألفاظ، فلو أخذنا كل مجموعة من هذه الألفاظ وفصلنا الكلام عليها لاتضح لنا ذلك، ففي المجموعة الأولى جاءت هذه الألفاظ بالكسر "مَفْعِل" والقياس فيها الفتح "مَفْعَل" فقد ذهب سيبويه إلى أنّ ما كسر من هذه الألفاظ فالمقصود به الزمان أو الموضع المخصص للفعل سواء أوقع فيه أم لا، وإن جاءت بالفتح فهي على القياس، والكسر الذي هو خلاف القياس عند سيبويه هي لغة لبني تميم، إذ قال "وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يَفْعَل قالوا:- أتيتُك عند مَطْلِع الشمس أي عند طلوع الشمس، وهذه لغة بني تميم وأما أهل الحجاز فيفتحون، وقد كسروا الأماكن في هذا أيضاً، كأنّهم أدخلوا الكسر أيضاً كما أدخلوا الفتح، وذلك المِنْبت والمطلع لمكان الطلوع وقالوا البصْرةُ مَسقِط رأسي، للموضع..."[2]

---

(1) ينظر الكتاب 89/4-90 والمصدر نفسه 87/4. والأصول 146/3.

(2) الكتاب 90/4.

وهذا ما ذهب إليه أيضاً ابن سيده، لأنه لا يجوز إبطال قراءة الكسائي ﴿حتى مَطْلِع الفجر﴾[1].

إذ قال: "..... والقول ما قاله سيبويه لأنه لا يجوز أيضا قراءة من قرأ بالكسر ولا يحتمل إلا الطلوع لأنّ حتى إنما يقع بعدها في التوقيت ما يحدث والطُلُوع هو الذي يحدث والمطلع ليس بحادث في آخر الليل لأنّه الموضع..."[2]. وقد ذهب ابن خالويه إلى أنّ "مَفْعِل" قد جاءت في معتل اللام كما في مأوى الابل مآقي العين.[3] وقد رفض ابن القطاع ذلك إذ قال "مَأْقِي ومَأوِي فَعْلَى لا "مَفْعِل" وألحق بـ "مَفْعِل" لعدم النظير"[4]، وقال فيها ابن سيده "والذي ذكر مَأْقِي العين غالط عندي، لانّ الميم أصلية في قولنا مَأق وامتاق ومُوْق وأمْوَاق"[5]. ومهما يكن من ذلك فإن الفراء يرى أم مجيء "مَأوَى الابل" بكسر الواو "مَأوِى" هو حالة نادرة ولم يجيء من ذوات الياء والواو "مَفْعِل" بكسر العين إلا "مَأْقِي العين وَمأوِي الإبل" وهما في اللغات النادرة لأن الأصل فيها "مَأوَى ومأقَى"[6].

أمّا المسْجِد بالكسر فيرى سيبويه أنّه اسم للبيت وليس موضع السجود وموضع جبهتك ولو أردنا ذلك لقلنا "مَسْجَد". أي أنّ المسجِد بكسر الجيم يكون البيت المخصص للسجود أما بالفتح فإنه يكون مطلقاً عاماً لمكان السجود أي موضع في الأرض يكون هو "المسجَد"[7]، وقال الرضي "... لم تذهب بالمسجَدِ مذهب الفعل ولكنّك جعلته اسما لبيت، يعني أنك أخرجته لما

---

(1) الكتاب 90/4.

(2) سورة القدر/ 5.

(3) المخصص 193/14.

(4) ينظر ليس في كلام العرب/ 32.

(5) الافعال "ابن القطاع" 16/1.

(6) المخصص 193/14.

(7) ينظر الكتاب 90/4.

يكون عليه اسم الموضع، وذلك لأنك تقول: المَقْتَل في موضع يقع فيه القتل، ولا تقصد به مكاناً دون مكان، وكذلك المسجَد فأنك جعلته اسما لما فيه السجود بشرط أن يكون بيتا على هيئة مخصوصة. . ولو أردت موضع السجود وموقع الجبهة من الأرض سواء أكان في المسجد أو غيره فتحت العين لكونه مبنيا على الفعل ويكون مطلقاً كالفعل... "[1].

نلاحظ من هذا الذي ذكرناه أنّ لغة الكسر في هذه الألفاظ هي الفصيحة وإن كان القياس فيها هو الفتح، وهذه المجازفة في تغير حركة بنية الكلمة من الفتح الذي هو القياس إلى الكسر، قد غير دلالة الكلمة من العموم إلى الخصوص فالكلمة بالفتح أصبحت تعني عموم المكان وبالكسر أصبحت للكلمة خصوصية معينة، إذ صارت تطلق على مكان معين وهي مقيدة بذلك.

وسمعت بعض الألفاظ على وزن "مَفْعُلة: بضم العين والقياس فيها فتح العين منها "المَقْبُرة والمَشْرُبة والمَشْرُقة والمُدُقْ والمُدْهُن..." وقد عدّها سيبويه أماكن وأوعية مخصصة لوقوع الفعل[2]. جاء في اللسان "فالمدهن: نقرة في الجبل يستنقع فيه الماء وفي المحكم، والمدهن مستنقع الماء وقيل هو كل موضع حفرة سبل أو ماء وأكف في حجر... المَقْبُرة بفتح الباء وضمها موضع القبور، قال سيبويه المَقْبُرة ليس على الفعل ولكنّه اسم..."[3] وقال الرضي "فكل ما جاء على "مَفْعِل" بكسر العين فإن مضارعه يَفْعُل بالضم، فهو شاذ من وجه وكذا "مَفْعَلة" مع فتح العين وكذا "مِفْعَل" بكسر الميم وفتح العين "مَفْعِلة" كالمَظِنه أشد و "مَفْعُلَة" بضم العين كالمَقْبُرَة أشذ إذ قياس الموضع إما بفتح العين أو كسرها وكذا كل ما جاء من "يَفْعِل" المكسور العين على "مَفْعَل" بالفتح شاذ من وجه كذا "مَفْعِلة" بالتاء مع كسر العين "ومَفْعَلة"

---

(1) شرح الشافية 183/1-181.

(2) ينظر الكتاب 91/4.

(3) لسان العرب "دهن" و "قبر".

بفتحها أشد لكل ما أثبت اختصاصه ببعض الأشياء دون بعض وخروجه عن طريق الفعل فهو العذر في خروجه عن القياس..."[1].

ولا تختلف الألفاظ التي جاءت بكسر الميم والقياس فيها الفتح عن الذي ذكر سابقاً، وهذا الغير في الحركات لم يكن اعتباطاً بقدر ما يرمي إلى تغيير في دلالة الكلمة وقد فسّر سيبويه هذه الألفاظ على أنّها أماكن مخصصة لوقوع الفعل إذ قال ("ويجيء المِفْعَل اسما كما جاء في المسجِد والمنكِب وذلك المِطبخُ والمِربَد وكل هذه الأبنية تقع اسما للتي ذكرتا في هذه الفصول لا لمصدر ولا لموضع العمَل)[2] أي أنّها أماكن أو أوعية محددة لوقوع الفعل جاء في اللسان " المِطْبَخ: الموضع الذي يطبخ فيه وفي التهذيب المَطْبَخ بيت الطباخ والمِطْبَخ بكسر الميم، قال سيبويه ليس على الفعل مكانا ولا مصدرا ولكنه اسم كالمِرْبَد والمِطْبَخ آلة الطبخ)[3] وجاء أيضاً " والمِرْفَق والمَرْفَق ما استعين به: ... وفي التنزيل ﴿ وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرْفَقاً﴾[4]، من قرأه مِرْفَقاً جعله مثل مِقْطَع ومن قرأه مَرْفَقا جعله اسماً مثل مَسْجِد ويجوز مَرْفَقا مثل مَطْلِع ولم يقرأ به. التهذيب: كسر الحسن والأعمش الميم من مِرْفَق ونصبها أهل المدينة وعاصم، فكأنّ الذين فتحوا الميم وكسروا الفاء أرادوا أن يفرقوا بين المَرْفِق من الأمر وبين المِرْفَق من الإنسان، قال: وأكثر العرب على كسر الميم من الأمر من مِرْفَق الإنسان قال:- والعرب أيضاً تفتح الميم من مَرْفِق الإنسان - لغتان في هذا... "[5].

نلاحظ من هذا أن القياس والسماع يسيران جنبا إلى جنب، فالقياس كما نعرف له ضابطه في ذلك والسماع على اعتبار ما شاع بين العرب وأصبح

---

(1) شرح الشافية 184/1-185.

(2) الكتاب 92/4. وينظر الأصول 144/3.

(3) لسان العرب "طبخ".

(4) سورة الكهف/ 16.

(5) لسان العرب "وفق".

له خصوصية معينة تختلف عن لغة القياس، لما له من أهمية من تحديد دلالة الكلمة.

13- ابنية مبالغة جاءت من "أفْعَل - يُفْعِل":

بصورة عامة إنّ صيغ المبالغة تشتق من الفعل الثلاثي في اللغة العربية ولكن الأستاذ محمد طنطاوي ذهب إلى أن هناك أبنية مبالغة قد جاءت من "أفْعَل - يُفْعِل" المزيد على صيغة "فعّال" منها "درّاك" و "حسّاس" من "أدرك" و"أحسّ" وعلى "فَعِيل" نحو "نَذِير" من "أنذر" و سَميع من "أسمع"[1]، والحقيقة أن المسألة قد فسرت على أنها لغة أو ازدواج وهي لغة قليلة في الكلام ولو تتبعنا أسبابها لوجدنا لكل مثال منها علّة خاصة به، إذ ليست الأسباب متماثلة، ويخيل إلي أن لهذا الأمر ما يسوغه إذ هو مقصور في الكلام وإن اختلفت أسبابه وهذا ما نلمسه من خلال ما جاء في لسان العرب عن هذه الكلمات وهي على النحو الآتي:

1. جاء في "درّاك" ورجل دَرّاك مُدْرِك كثير الإدراك، وقلما يجيء "فَعّال من أفْعَل" الإدراك من أدْرَك من أجبره على الحكم... قال ابن بري:- جاء دَرّاك ودّرّاك وفَعّال وفَعّال إنما هو من فعل ثلاثي ولم يستعمل منه فعلا ثلاثي وإن كان قد استعمل منه فعل ثلاثي وإن كان قد استعمل منه الدَّرَك..."().
2. أما سميع من أسمع فقد جاء "قال الأزهري: والعجب من قوم فسَّروا السميع بمعنى المسُمْعِ فراراً من وصف الله تعالى بأن له سَمْعا وقد ذكر الله الفعل في غير موضع من كتابه فهو سَمِيع ذو سَمْع بلا تَكييف ولا تشبيه بالسمع من خلقه ولا سَمْعهُ كسَمْعِ خلقه، ونحن نصف الله بما وصف به نفسه بلا تحديد ولا تكليف، قال ولست أنكر في كلام العرب أن يكون السميع سامِعا ويكون مُسْمِعا... والظاهر الأكثر في كلام العرب أنْ يكون السميع بمعنى السامِعِ مثل عَلِيم وعالِم وقَدير وقادِر.."[2].

---

(1) ينظر تصريف الأسماء "الطنطاوي"/187.

(2) لسان العرب (سمع).

أما النذير فقد جاء فيه "قال أبو منصور ... والنذير يكون بمعنى المُنْذِر وكان الأصل وفعله الثلاثي أميت، ومثله السَّمِيع بمعنى المُسْمِع والبديع بمعنى المبدِع... "[1].

نلاحظ من الذي ذكرناه أن سبب استعمال العرب أبنية المبالغة من "أَفْعَل" المزيد له ما يسوغه، إذ لاحظنا أن "أدْرَك" لم تستعمل العرب منه فعلها الثلاثي فلذلك اضطروا إلى العدول إلى الفعل المزيد هو "أدرك"، أما السميع من "أسمع" فأنّ التداخل واضح جداً بين صيغة الثلاثي "سَمِع" و ير الثلاثي "أسْمَع".

أمّا النذير فنرى أنّ فعله الثلاثي "نذر" قد أميت وبقي الفعل المزيد "أَنْذَر".

تلخيصاً لما ورد في بحثنا هذا نقول:- أنّنا وجدنا موضوع "الضرورة الصرفيّة، تعد نقطة إيجابة حسنة تستحق الوقوف عليها في اللغة العربية وهي ليست قصراً على الموضوعات التي ذكرت سابقاً بل من الممكن أن نجدها في كلّ الموضوعات الصرفية، الذي لفت نظري من خلال استقرائي لها في خلال الموضوعات الصرفية أنّها لم تكن تتسم بالخصوصية، إذ عالجها اللغويون من خلال موضوعات اللغة، وهذا الأمر هو الذي دفعني إلى إخراج بعضها إلى النور، لنضعها بين يدي القارئ الكريم، والحقيقة التي التمستها من خلال معالجتي لهذه المسألة اللغوية المهمة أن القاعدة الصرفيّة هي قاعدة عامة وضعها اللغويون بعد استقراء اللغة وهذا يعني أنها تنطبق على أكبر عدد من الكلمات في اللغة، وإن حادت بعض الكلمات عن هذه القاعدة نعتت بالشذوذ، ثم شاع الأمر على أنّ لكلّ قاعدة شذوذ، والحقيقة ومن خلال هذا البحث المتواضع رأيت أن كلمة "شذوذ"، يمكن أن تفسر على أنها ضرورة دفعت العربي إلى التحايل بعقلية ذكية على الكلمة بحيث يجعلها متوافقة مع

---

(1) لسان العرب (نذر).

ذوقه السليم، لأنّ الكلمة لو بقيت على ما هي عليه مع القاعدة التي سنها اللغويون، لأصبحت الكلمة ثقيلة على اللسان، من هنا ولكي يحقق العربي كلمة تتسم بالسهولة الصوتية على لسانه، تحايل قليلا على القاعدة الصرفية وفق اعتبارات معينة ولم أجد هذه الاعتبارات غريبة أو بعيدة عن قواعد اللغة. والمسألة الأخرى أن الدلالة كانت أحياناً تؤثر على الصيغة الصرفية لكي تخرج عن القياس وهذا يعد خروجا متعمداً لان الدلالة الصرفية لها أهمية كبيرة في توجيه الكلمات لكي تأخذ حيزها في الكلام لأن الدلالة الصرفية ظاهرة مستقلة ولها اعتبارات معينة تستطيع ان تتحكم بكثير من الأوزان الصرفية وتجعلها محددة الاستعمال في الكلام.

والأمر الآخر الذي نلمسه بهذا الخصوص أن تداخلا كبيرا قد حصل بين الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية لتشابه معانيها، وأحياناً أخرى أن الفعل الثلاثي لا تتكلم به العرب أو قد أميت فيضطر العربي إلى اشتقاق صيغة أخرى من فعل غير ثلاثي لكي تغطي جانبا من كلامه.

وأخيراً نقول إن الضرورة الصرفية هي مقصودة في الكلام وليست ضرورة اعتباطية، لكي تحقق السهولة الصوتية للكلمة فتأخذ مجالها في الكلام ما عدا الأسباب الأخرى التي ذكرت سابقاً.

المصادر والمراجع

1- أبنيـة الصـرف في كتـاب سـيبويه / الـدكتورة خديجـة عبـد الـرزاق الحديثي/ط1/1965 بغداد.

2- أدب الكاتب / لابن قتيبة / تحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد/ط4/ مطبعة السعادة 1963 / مصر.

3- الأصـول في النحـو/ ابـن السـراج / تحقيـق الـدكتور عبـد الحسـين الفتلي/ط2/مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع / 1987م/ بيروت.

4- الأفعـال / لابـن القطـاع الصـقلي /ط1/ دائـرة المعـارف العثمانيـة/ حيـدر آبـاد الدكن.

5- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ ابن هشام الأنصاري / نشر عبد العال الصعيدي دار العلوم الحديثة / 1982م / بيروت.

6- التبصـرة والتـذكرة/ للصـيمري/ تحقيـق الـدكتور فتحـي أحمـد مصـطفى/ ط1/ دار الفكر دمشق/1982م.

7- تصريف الأسماء/ الأستاذ محمد طنطاوي/ط5/ مطبعة وادي الملوك/ 1955م.

8- تفسير النسفي المسمى (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)/ عبد الله بن محمد بـن محمـود النسـفي/ مراجعـة وضـبط وإشـراف الشـيخ إبـراهيم محمد/ط1/1989م.

9- التكملة / لأبي علي الفارسي/ تحقيق الدكتور شاذلي فرهود/ مطبعة دار التأليف / ط1/ مصر/ 1969م.

10- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / ابن عقيل / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / ط14/ مطبعة السعادة / مصر / 1964م.

11- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك / الأشموني / تحقيق محيي الدين عبد الحميد / مطبعة عيسى البابي الحلبي / القاهرة.

12- شرح شافيه ابن الحاجب / للرضي الاستربادي / تحقيق محمد نور الحسن وآخرين دار الكتب العلمية/ بيروت/ 1975م.

13- شرح المفصل/ ابن يعيش/ عالم الكتب/ بيروت.

14- عمدة الصرف/ الدكتور كمال إبراهيم / ط2 / مطبعة الزهراء / بغداد/1957م.

15- كتاب سيبويه / لسيبويه/ ط3/ عالم الكتب / بيروت/ 1983.

16- لسان العرب / ابن منظور / دار صادر/ بيروت/ 1956م.

17- ليس في كلام العرب / لابن خالويه/ ترتيب وتحقيق وتعليق - معجم لغوي الدكتور محمد أبو الفتح شريف / الناشر مكتبة الشباب - القسم الأول.

18- المخصص / لابن سيده / ذخائر التراث العربي / المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر / بيروت.

19- المدخل إلى علم النحو والصرف/ الدكتور عبد العزيز عتيق / ط2/ دار النهضة العربية للطباعة والنشر /1974م.

20- المسائل والعضديات / لأبي علي الفارسي / تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري عالم الكتب/ ط1/ بيروت/1986م.

21- معاني القرآن/ الفرّاء/ تحقيق محمد علي النجار وأبو الفضل إبراهيم / ط3/1983 عالم الكتب/ بيروت.

22- المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب / خديجة زبار/ رسالة دكتوراة مقدمة إلى مجلس كلية التربية الأولى / جامعة بغداد/ 1995م.

23- المنصف / شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للمازني / تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين / مطبعة البابي الحلبي / مصر 1954م.

24- الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء / للمرزباني / عنيت بنشره جمعية نشر الكتب العربية بالقاهرة / المطبعة السلفية.

25- نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية وضوابط اللغة وطريقة تدوين تأريخ الأدب العربي / الأستاذ محمد بهجت الأثري / دار الشؤون الثقافية العامة بغداد / 1990م.

26- همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في علم العربية / السيوطي / ط1 / القاهرة 1327هـ.